التوصيات الختامية

١/ إعادة هيكلة وتوحيد قطاع المعلومات تحت إدارة عامة واحدة .

٢/ رفع مستوى الكفاءة المهنية والفنية للعاملين بقطاع المعلومات عبر التدريب المتخصص واختيار أفضل العناصر (ذات الكفاءة والرغبة) للعمل بالقطاع .

٣/ تهيئة بيئة العمل الملائمة وتوفير المعينات اللازمة (متحركات ، حواسيب ، ... الخ) .

٤/ تفعيل عمليات الحصر والمسح الميداني للأنشطة دورياً لتوسيع المظلة الضريبية إتحادياً وولائياً .

٥/ سن التشريعات القانونية التي تمكن قطاع المعلومات من فرض وممارسة الرقابة الميدانية .

٦/ إزالة التعارض القانوني وعدم التعاون في تبادل المعلومات مع بعض الجهات ومصادر المعلومات الحكومية مثل (بنك السودان ، السلطة القضائية ، الشركات الأمنية ، ... الخ) .

٧/ إكمال الربط الشبكي مع الجهات ومصادر المعلومات المستهدفة .

٨/ حل مشكلة عدم إيفاء الربط مع السجل المدني بكل المطلوبات الضريبية (بيانات العنوان ، رقم الهاتف) وذلك بغرض ضبط الإستيراد الذي يتم عبر الرقم الوطني .

٩/ إيجاد الحلول للحصول على معلومات البنوك التجارية فيما يخص التمويل البنكي لتوسيع المظلة الضريبية .

١٠/ إكمال العمل في مشروعات الحوسبة والفاتورة الإلكترونية وإستصحاب كل مطلوبات قطاع المعلومات .

١١/ تسريع العمل في الإنتشار لنظام الفاتورة الإلكترونية لتوسيع المظلة الضريبية وإخضاع إقتصاد الظل.

١٢/ الإستفادة من الربط الشبكي القائم مع المسجل التجاري والسجل المدني في تحديث بيانات دافعي الضرائب الأساسية .

١٣/ إعتماد نظام المعلومات الجغرافية GIS للإستفادة منه في توسيع المظلة الضريبية .

١٤/ حوسبة نظام المنفستو .

١٥/ العمل على حل مشكلة عدم تطابق المعلومات الواردة من الجمارك (نظام إسيكودا ، نظام الإحصاء) ووضع معايير وأسس تبادل ومشاركة وحماية البيانات .

١٦/ حل مشاكل نظام الرقم التعريفي خصوصاً منح الممول أكثر من رقم تعريفي ، مع دراسة إمكانية تحديد مدى زمني لتجديد الرقم التعريفي .

١٧/ إلزام كافة الجهات الحكومية بتقديم المعلومات الخاصة بالتحصيل المقدم ١٪ في النموذج المحدد (كشف الوكيل) .

١٨/ تفعيل العمل بالمادة ٨٢ من قانون ضريبة الدخل والقرار الوزاري ٢٠٢٠/٥٤ بضرورة إرفاق الرقم التعريفي الضريبي في التصاديق الصادرة من إدارة الشراء والتعاقد _ وزارة المالية .

١٩/ إمكانية وجود مكتب للضرائب بوزارة المالية لمتابعة معلومات (الشراء والتعاقد ، والتنمية) ، وآخر بوزارة الخارجية لمتابعة مطلوبات الضرائب .

٢٠/ مواكبة التطور المتنامي في أنشطة التجارة الإلكترونية وإمكانية إخضاعها .

٢١/ التحول من الأنظمة اليدوية في رصد وتحليل المعلومات إلى الأدوات المساعدة Assistant Tool .

٢٢/ حل مشكلة تطبيق المواد ٧٤/٦٥/٤٦ من قانون ضريبة الدخل مع الأخذ في الاعتبار منشور النائب العام فيما يخص التطبيق على الموظف العام .

٢٣/ إحكام التنسيق الداخلي والربط بين إدارات الديوان المختلفة خصوصاً بين الإدارة العامة للمعلومات وإدارات الدمغة والقيمة المضافة والإدارات العامة للولايات .

٢٤/ العمل على حل مشاكل تأخر المعلومات الواردة للولايات عبر إستخدام الطرق التقنية الحديثة .

٢٥/ إصدار ما يلزم من توجيهات عليا بإلزام كافة العاملين بإدخال البيانات في النظام الأساسي للعمليات الضريبية خصوصاً نظام PPR والإقرارات الضريبية .

٢٦/ اضطلاع الإدارة المالكة بدورها كاملاً في الإشراف ومتابعة العمل والتدريب على الأنظمة ومستوى إدخال البيانات فيها وقياس الإنحرافات وتقويمها أولاً بأول ورفع تقارير دورية للإدارة العليا .

٢٧/ قيام إدارة التفتيش والمتابعة بقياس مدى إستفادة الإدارات والمكاتب المختلفة من المعلومات الواردة إليها من قطاع المعلومات بالصورة المثلى .

والله الموفق ،،،